العـــراقيـــون.. رحلـــة بـين الهجـــرة والـتهجـير

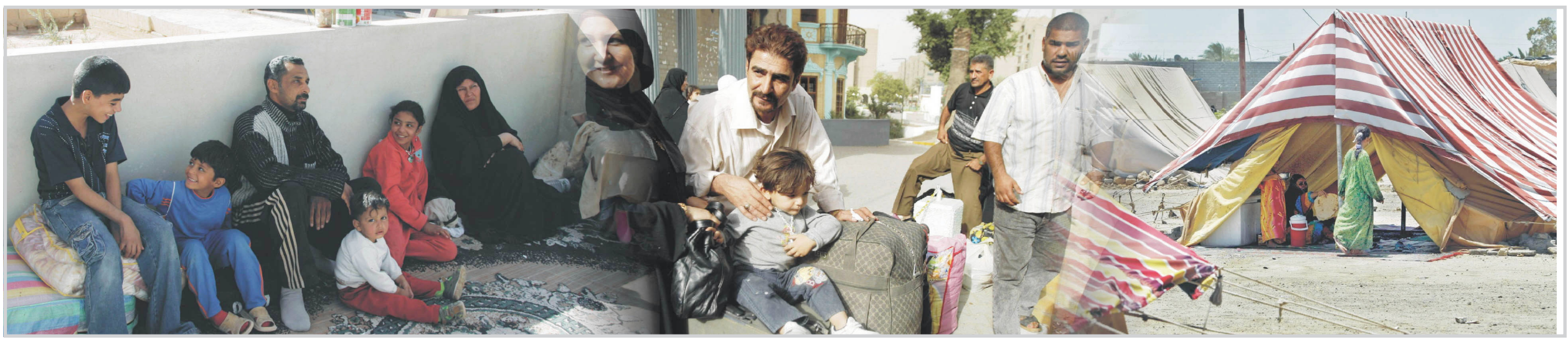

لاتبتعد الذاكرة العراقية كثيرا في استذكار أول عملية تهجير منظمة لليهود تمت طوال عقد الاربعينات وبداية العقد الخامس من القرن الماضي والجميع يؤكد على ان الهجرة تمّت من المنظمات الصهيونية التي كانت تريد بشرا يسكنون ارض اسرائيل.
ثم تلتها هجرة الكلدان العراقيين الذين عانوا من التميز العرقي في عام ١٩٥٩ وما بعدها و الذين انتقل الآلاف منهم الى الولايات المتحدة الاميركية وبالتحديد الى ولاية مشيغن التي يشكلون قوة اقلية لا بأس بها
أما أشهر هجرة تمّت في العراق وفي الداخل فهي هجرة الفقراء من فلاحي الجنوب الى مدينة بغداد التي كانت تستقطب الأيدي العاملة في مشاريع الإعمار الهائلة التي كان مجلس الإعمار قد ابتدأ بها بقوة .

فتحولت العديد من المناطق في بغداد الى مستوطنات للمهجرين الذين فروا من ظلم الاقطاع في الجنوب فضلا عن الفقر والحرمان أملا بحياة جديدة بعد ان بدات الحكومة الملكية بمشاريع عملاقة كربط المناطق بشبكات الكهرباء والماء وتعبيد الطرق وبناء المؤسسات التعليمية التي تحتاج الى أيدي عاملة غير ماهرة فضلا عن انتشار بناء الدوائر الحكومية والمستشفيات والمؤسسات الصحية وبعض العمارات في قلب بغداد والتي استقطبت الالاف من العمال الذي استوعبتهم المرحلة اللاحقة فعملوا في التنظيف والحراسة واعمال متباينة اخرى .

كما حدثت هجرة أخرى فطوال اكثر من عشر سنوات حدثت هجرة ضخمة لسكان الاهوار بعد ان قام صدام بتجفيف الاهوار وتقطعت السبل بمئات الآلاف من صيادي الطيور البرية والأسماك ومربي الابقار والجاموس الذين اعتادوا على هذه الحياة لآلاف السنين مما اضطر الشباب منهم الى العمل في القصور الرئاسية تقوم في تكريت وبغداد والبصرة والحلة وبعض المناطق الاخرى ...

وليس هناك بيانات دقيقة عن عدد المهجرين قسريا بهذ الاسلوب

وتاتي الهجرة المليونية للكرد الى الاراضي التركية في عام ١٩٩١ بعد فشل انتفاضة اذار ضد نظام صدام حسين بعيد حرب الخليج الثانية بايام قلائل

وفي الداخل قام صدام حسين بتصميم هجرة قسرية بهدف اعادة التوزيع السكاني اوتغييرالتركيبةالديمغرافية خصوصا في الشريط الحدودي مع ايران وفي محافظة كركوك حيث قام بتهجير آلاف من الاكراد ووطنهم في اماكن مختلفة مثل الرمادي والديوانية والعمارة وغيرها من المناطق الجنوبية والغربية ثم جاءت الازمة التي سبقت نشوب الحرب العراقية الايرانية عندما اتهم صدام الكرد الفيلية في العراق بالتآمر مع الحكومة الايرانية فقام بالاستيلاء على اموالهم وعقاراتهم وتم اعتماد قانون التبعية الايرانية بهم و نفيهم على ضوئه الى ماوراء الحدود بين العراق وايران حيث عاشوا اسوأ الظروف على الاطلاق وهم الذين كان الاقتصاد العراقي يعتمد على رؤوس اموالهم الكبيرة والضخمة .

ولعل من اكبر الهجرات تلك التي تمت في عهد النظام السابق خصوصا بعد هزيمة جيشه في حرب الخليج الاولى والحظرالدولي على العراق الذي ادى الى خروج الملايين من العراقيين الى خارج العراق بحثا عن عمل ولقمة عيش وقد تجمع غالبية العراقيين في الاردن وقسم منهم حصل على فيزة او لجوء انساني او حتى سياسي مكنه من ان يتجاوز المحنة التي عصفت بالعراق طوال عقد التسعينات

غير ان اخطرهجرة تعرض لها العراق هي تلك التي اعقبت تفجير مرقدي العسكريين التي فجرت عنفا طائفيا غير مسبوق في تاريخ العراق جعل الحياة في احياء بغداد وبعض المحافظات جحيما لايطاق مما اضطر الملايين من العراقيين الى ترك العراق والتفرق في الأقطار الاربعة حتى قيل ان تحت كل نجمة تجد ثمة عراقي

❖❖❖

في تقرير له ذكر مكتب مساعدة العراق (يونامي)ان هناك اكثر من مليونين وثلاثمئة الف لاجيء او مقيم عراقي في خارج العراق وان المكتب يعمل مع الحكومة العراقية لدعم عودة العوائل الى العراق وهو ما اكده الممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة فان دي مستورا الذي رأى ان هناك بوادر مشجعة وهو ماسيجعل الأمم المتحدة تستجيب الى طلبات وزارة الهجرة والمهجرين في دعم نشاطاتها بهذا الاتجاه. المؤشرات الاولية تشير الى عودة اكثر من خمسين الف عائلة الى مساكنها بعد تطبيق خطة امن بغداد التي بدات مطلع عام ٢٠٠٧

لكن المواطن يجد نفسه ازاء هذه االحقائق حسيرا كسيرا وهو يعلم ان الاطراف جميعا عاجزة على ان تخطو نحو اهدافها بقوة خصوصا وان الكثير من المهجرين تم نسف بيوتهم وحرق اثاثهم وصوردت مصالحهم وهو امر لايمكن احصاؤه بدقة .

تقول ام احمد التي تنظرالى شخص يقف فوق احد الجدران العالية في فرع وزارة الهجرة والمهجرين في الحارثية بانها هجرت من (ابي غريب) في عام الفين وستة وانها لاتعرف الجهة التي يمكن ان تساعدها فراجعت اكثر من مرة دائرة ا لمهجرين والمهاجرين في شارع فلسطين فقيل لها ان مدير الدائرة مختطف وان الأوضاع غير مستقرة وان عليها ان تراجع في وقت آخر وبعد فترة وجدت انها مطالبة بمراجعة دائرة الهجرة في الحارثية وقيل لها بان اسمها في الحاسبة غير موجود وعليها ان تتاكد من انها اكملت كل متطلبات منح بطاقة الوزارة التي لاتتعدى ورقة صغيرة لاتوحي بانها وثيقة رسمية لولا الختم الازرق على ظهرها وبعد التي واللتيا أدركت ان عليها ان تيأس في اصدار هوية بسيطة تثبت من خلالها انها هجرت من منطقة الى منطقة وان ثمة تعويض لها يقدر ب ٩٠٠ الف دينار استلمها قبلها العديد من المهجرين من المناطق على شكل دفعات بدل استلامها دفعة واحدة .

ربما يمنع البعض الحياء في متابعة تفاصيل التهجير والعوز والضنك لانه يدرك بفطرة ازلية بان الاخرين لن يكتروا كثيرا لماساته التي يقزمها الوصف ويحولها الى مشكلة هامشية لاتستطيع استدرار عطف المسؤولين الذين يراوغون في الاجابة عن الاسئلة الاساسية وهو هل سنعود الى بيوتنا بعد هذ الصبر غير الجميل وهل سنحمي انفسنا من الانزلاق الى فخ الحاجة الى الحكومة التي تجد نفسها في زاوية ضيقة بسبب حجم التحديات التي تواجهها وضالة مواردها وضيق افق خبرتها في التعامل مع الازمات وخصوصا ازمة مثل ازمة المهجرين .

يقول ق. ق بانه رفع شكوى الى المسؤولين الكبار لكنه شعر بان مصيبته اقل وطاة من مصيبة مهجر اخر قتل اولاده امام عينيه ويضيف بانه حاول ان يصمد معولا على انه عاش في الحي لسنوات طويلة وانه معروف بالاستقامة ولابد ان احدا من ابناءالحي سيتردد كثيرا قبل ان يفكر ان يؤذيه بكلمة فكيف بغيرها ، الا ان ق .ق يقول بان الامور خرجت عن كل منطق مع قدوم الغرباء الى المنطقة الذين امروا الامراء ومصروا الاحياء وجندوا من الصبية والجهلاء الجند ليفتكوا بالابرياء فتكا ويروعونهم شر ترويع .

تبدو قصة هذ المهجر اقل القصص اثارة للمواجع التي تهز ضمير الانسانية ،

الاقامة غير الشرعية تحول الحياة الى عملية مطاردة

المهجرون الى خارج العراق

عوف عبد الله هاجر من العراق وفي داخله خوف عميق الا يعود ثانية الى بيته في اطراف الاعظمية قال بان الجحيم هو بعينه ماكان يراه يوميا وهو يتوجه الى مكان عمله في باب المعظم ويضيف بانه يلاحظ نظرت الاشفاق من اصدقائه في السوق الذي هو فيه الى ان خبره احد اصدقائه من الباعة بانه مرصود وان اسمه مشكلة وان عليه ان لاياتي الى المكان .. كان عليه ان يفكر بطريقة اخرى للحياة والعيش .. فكر بعمل اخر لكن دون جدوى. اخيرا غادر العراق الى سوريا وهناك حيث البطالة تضيق على السوريين حاول ايجاد فرصة له معهم ..يقول عوف بان الترحيب السوري بالعراقيين بدأ بالفتور التدريجي نظرا للمصاعب والمشاكل التي حدثت وارتفاع اسعار المواد الغذائية والفنادق والشقق وايجارات السكن الاخرى .واضاف عوف بان برنامج الغذاء العالمي حاول من خلال ازمة المقيمين في سوريا ادت بوضوح الى تحولهم الى الممارسات السلوكية الخطرة كالادمان على المخدرات .

ويضيف ان القلق الكبير من نفاد المبالغ دون الحصول على عمل يشكل واحدة من المشاكل التي رسمت افقا اسود امام العوائل التي خافت على ابنائها من العودة الى العراق تحسبا من القتل الطائفي الذي انتشر بشكل كبير خلال الاشهر التي سبقت خطة امن بغداد .

وبقدر مايشكل الامن شغلا كبيرا في تفكير المواطن العراقي في سوريا او الاردن الا ان كريم محمد يشخص مشكلة كبيرة اخرى هي مشكلة اولئك العراقيين المقيمين بطريقة غير شرعية مثل الذين انتهت اقاماتهم والذين تتحول حياتهم الى مطاردة يومية من قبل رجال الامن .

تقول ام رابية بانها فكرت بقضاء بضعة اشهر ريثما تستسقر الأمور تماما الا انها وجدت انها ستضحي بمصير ابنائها لانها لم تحصل على اقامة ولم تكن المدارس تقبل الطلبة من العوائل غير المقيمة..

احصائيات الهلال الاحمر العراقي

احصائيا ت الهلال الاحمرالعراقي تبعث على التفاؤل بسبب ايرادها الارقام المشجعة عن عدد العائدين الى الوطن وخصوصا الى العاصمة بغداد بعد ان تحسنت الاوضاع الأمنية في انحاء كثيرة من بغداد . وخصوصا في المناطق الساخنة .وهذه الاجراءات تم ردفها بمنحة مجلس الوزراء البالغة مليون دينار لكل عائلة تعود الى مسكنها السابق وادى هذا الى التعويض الجزئي الذي شجع عددا لابأس به من العوائل الى العودة الى اماكنها السابقة هذا مايؤكده صالح علي الذي يعمل في احدى المؤسسات الاهلية المعنية لشؤون المهجرين الا انه قال بان توفير الامان في المناطق التي عادت اليها العوائل مرهون بالدور الذي تقوم به الأجهزة الأمنية من جيش وشرطة من فرض لهيبة الدولة وسلطتها مما يعطي الاحساس بالأمان لدى العوائل الاخرى التي تتوجس خوفا خصوصا بعد مقتل عدد من العوائل في اثناء عودتها الى مناطق سكناها القديمة .

لجنة المهجرين والمهاجرين في بغداد

تاخذ لجنة المهجرين والمهاجرين في مجلس محافظة بغداد على عاتقها مسؤوليات كبيرة خصوصا في الفترة التي اعقبت تفجيرات سامراء ووقوف البلاد على شفا حرب طائفية كادت ان تحرق الاخضر واليابس فلقد تحملت اللجنة في المجلس مسؤليات جسام مقابل ضيق الامكانات التي تمكنها من ادارة تلك الازمة على افضل وجه

يقول السيد مازن الشيحاني رئيس لجنة المهجرين في المجلس:

منذ احداث سامراء بدأ موضوع التهجير القسري يظهر بشكل كبير في بغداد وبعض مناطق العراق وتهجر المئات من بغداد والى بغداد بسبب اثارة الفتنة الطائفية بين ابناء الشعب الواحد وتصعيد الموقف من قبل اعداء العراق والتكفيريين واخذت المشكلة تتصاعد وتكبر شيئا فشيئا مما استدعى من مجلس محافظة بغداد بالاسراع الى تشكيل لجنة من اجل الوقوف على مايجري وبالفعل تم تشكيل لجنة طارئة تعنى بشؤون العوائل المهجرة.

وبشان الاجراءات التي اتبعتها اللجنة في توثيق ظاهرة الهجرة القسرية التي امتدت لاشهر قال الشيحاني :

ان مهمة لجنة المهجرين قسراً هي توثيق العائلة المهجرة قسراً رسمياً عن طريق استمارة خاصة بهذا الشان تقدم للعائلة المهجرة قسراً من قبل اللجنة او عن طريق المجالس البلدية التابعة لمجلس محافظة بغداد ، وكذلك نقل الموظفين من دوائرهم في المناطق الساخنة التي هجروا منها الى المناطق الجديدة التي حلوا فيها الوظائف ويضيف الشيحاني بان اللجنة قامت ايضا بنقل مفردات البطاقة التموينية الى المكان الذي تستقر فيه العائلة المهجرة ..

البعض اخذ على وزارة الهجرة ودوائرها ولجان المجالس المحلية بان مهمتها تنسيقية وليس اغاثية.

يقول الشيحاني بان مهمة وزارة الهجرة الحقيقية هو العمل التنسيقي غيرا ن الظروف التي تمر بها المهجرون اجبرتنا على الدخول الى تفاصيل يتحتم التفاعل معها لانها تخص شريحة واسعة من ابناء الشعب العراقي فلقد قمنا مثلا بالتنسيق مع الوزارات وخاصة وزارة الهجرة والمهجرين وجمعية الهلال الاحمر العراقية والمنظمات الانسانية الحكومية وغير الحكومية من اجل تقديم المساعدات العاجلة من مواد غذائية وطبية وغيرها كالتجهيزات كما قمنا . والكلام مازال للشيحاني . بالمطالبة بحقوق المهجرين وايصال صوتهم الى كل المسؤولين بغية وضع الحلول الناجحة من قبيل ارجاع المهجرين قسرا الى اوطانهم بالتعاون مع اللجان الامنية والعشائر .

وعن دورالمجلس في تشجيع التطور الايجابي في الوضع الامني وعودة المئات من المهجرين من الخارج قول الشيحاني :

– قمنا بالتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين وبالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالتباحث بشان الإجراءات التي يجب اتخاذها لإسعاف العوائل العائدة إلى مناطق سكناها. حيث تم الاتفاق على معرفة نوع الخدمات التي يجب تقديمها لـ(١٠,٠٠٠) عائلة من العوائل العائدة من خلال مسح ميداني لتلك العائلات . علما إن الخدمات المقدمة تتضمن مواد غذائية تعهدت بها منظمة الهجرة الدولية التي قامت بالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتعهدت الأخيرة بتقديم المساعدات المنزلية الضرورية كوجبة أولى وبعد ذلك ستساهم المفوضية بترميم المنازل التي تعرضت للتدمير بسبب الاعمال الارهابية ضمن اطر محددة ومدروسة. جاء ذلك اثر التطور الملحوظ في الجانب الخدمي الذي ساعد العوائل الى الرجوع إلى مناطق سكناها .

الشيحاني اكد بان لجنة المهجرين ..اعطت تصورا وافيا عن اوضاع المهجرين خارج العراق الى الحكومة لتكثيف الجهود لمساعدة هذه الشريحة الكبيرة التي عانت ما عانت من صعوبة العيش في المهجر من جانب والخسائر التي لحقت بهم من جراء الإرهاب.

وبشان العلاقة بين اللجنة وبين الجهات وطبيعة العلاقة واثرها في التخفيف من الاعباء الكبيرة التي يعاني منها المهجرون قال الشيحاني :

بان لجنة المهجرين قسرا قامت بمفاتحة العديد من الوزارات مثل (وزارة التربية ، وزارة التجارة ، وزارة الصحة) وذلك لتسهيل جميع المعوقات التي تتعرض لها العوائل كما تمت ايضا مفاتحة وزارتي الداخلية والدفاع لانهما تمثلان العصب الرئيسي لهذه المشكلة كما قامت اللجنة بالتعاون مع مجلس محافظة بغداد بانشاء مجمعين سكنيين للعوائل المهجرة واحد في جانب الكرخ والاخر في الرصافة والتنسيق مع الامانة لتشغيل ابناء العوائل المهجرة وباجور يومية للتخفيف عن كاهل العوائل وتوفي بعض الاحتياجات البسيطة .

– ما الاليات التي تعتمدونها في التعامل مع المنظمات العالمية بشان مشاكل المهجرين؟.

يقول السيد مازن الشيحاني بان اللجنة عقدت العديد من اللقاءات والاجتماعات مع العديد من المنظمات والجمعيات ومن بينها مثلا الاجتماع الذي عقد مع امين عام منظمة كوفان في شهر تشرين الثاني عام ٢٠٠٧ في من مجموعة الافكار التي قدمتها بشان التدريب على عملية التوثيق وتدوين الاحصائيات باعداد المهجرين فضلا عن الافكار التي تم تبادلها مع منظمة الهجرة الدولية والمسائل الاجرائية التي تم استعراضها بهدف تطورها والاخذ بها لمعالجة مشاكل المهجرين.

يوناميي ومشاكل المهجرين

التقارير الصحفية اشارت الى وجود اتفاق بين وزارة الهجرة والمهجرين وبالتعاون مع بعثة الامم المتحدة يونامي فضلا عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تتعلق بتقديم المساعدات المناسبة للعوائل العائدة من الخارج وتقديم منح وتكفلت بعثة الامم المتحدة بمساعدة خمسة الاف عائلة بمعدل ستة افراد للعائلة الواحدة.

ومبدئيا ساهمت هذه الاجراءات فضلا عن تحسن الوضع الامني في عودة اكثر من خمسين الف عائلة عبر الطرق البرية مع سوريا والاردن ولبنان فضلا عودة العشرات من العوائل عبر الجو مستفيدين من رفع رسوم التحميل عنهم فضلا عن تجهيز قافلات من السيارات الحديثة و لنقل المواطنين من سوريا والارن الى العراق ومجانا .

مهجرو الكرد الفيلية ومشكلة الجنسية

ثمة مشاكل لا دخل لها بالتعويضات ومنها المشكلة الكبرى التي يعاني منها الكرد الفيلية الذين طردهم صدام حسين في الثمانينات وسلب اموالهم والقاهم على الحدود بما سمي بالتسفيرات قبيل بدء الحرب العراقية الايرانية وبعدها بقليل يقول سامر محمد علي بان واحدة من اعتى المشاكل التي تواجهها هذه الشريحة هي مشكلة الجنسية التي تنغص حياة مئات الآلاف بعد عودتهم الى الوطن من غربة دامت لما يربو عن العقود الثلاثة هذا فضلا عن بقاء الاف اخرى على الحدود في ظل وضع انساني غاية في السوء.

ويضيف سامر محمد علي بان قانون الجنسية الجديد الذي صدرفي عام ٢٠٠٦ لايشكل مكسبا للكرد الفيلية لسبب بسيط هو ان القانون يتعامل وكانهم اقوام غريبة عن العراق كما ان الحديث عن اعادة الممتلكات يعني انفاق وانفاق من المعاملات غير المنطقية لسبب بسيط هو ان البيوت التي تمّت مصادرتها من الكرد الفيليين لا تعاد الى اصحابها الا اذا تم تعويض المالك الذي اخذ العقار من الحكومة السابقة سواء بالشراء او باي طريقة اخرى يريد تعويضه عن المصاريف التي انفقها على العقار قبل اخلائه .ويضيف سامر بان ما تعرض اليه العراقيون الذين كانوا نظام صدام يسميهم التبعية كانوا ضحية تصنيفات تمت بين الدول مع بعضها ومع الدولة العراقية الناشئة بحيث تم اطلاق صفة التبعية العثمانية على قسم من العراقيين والتبعية الايرانية على القسم الآخر وربما لاسباب تتعلق بالتجنيد وغيره من المعاملات ظلت هذه التصنيفات قائمة ولم يفكر احد بالغائها وتجاوزها .ويشير الى انه تم تجاوز بعض مشكلات هذه الشريحة الواسعة من أبناء الشعب العراقي من خلال القانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ والقرار رقم ١٧ الذي الغى كل القرارات والتعليمات والقوانين وغيرها التي اسقطت الجنسية عن المواطنين العراقيين لأسباب سياسية لا لاي شيء اخر .

المهجرون بين نارين

يتحايل الفقراء من المهجرين على الوضع المزري الذي يعيشونه ببناء دور بسيطة يسكنون فيها ريثما يتحسن الوضع الامني والمعاشي بعد ان فقدوا كل شيء الا ان بعض الجهات تحرمهم من هذا الحق البسيط هذا ما قاله طوفان عبد الوهاب مدير عام سابق لدائرة الهجرة والمهجرين فرع بغداد (تعرض للاختطاف على يد مجموعة ارهابية) واضاف ان هدم البيوت المبنية تجاوزا وزاد من حنق المهجرين الذين وضعوا كل ثقتهم بالحكومة في ان تعيد اليهم ما فقدوه في بيوتهم وبساتينهم الا ان الحكومة قابلت ذلك بطرد المهجرين من البيوت التي سكنوها وهدموا العديد منها ليفترش المهجر الارض ويلتحف السماء واكد طوفان عبد الوهاب بان العدد الذي هجر من والى بغداد تجاوز الاربعين الفا بهجرات ثلاثة الاولى في الداخل وتشكل هذه الهجرة نسبة ستين بالمئة من الهجرة الاجمالية بينما تشكل الهجرة من بغداد الى المحافظات نسبة ٣٠٪ و تشكل الهجرة الى الخارج ما نسبته ١٠بالمئة .

وما زاد الطين بلة ان بعض المحافظات التي تعد ملاذا لمئات العوائل رفضت قبول مهجرين جدد بحجة عدم القدرة على تحمل الاعباء الامنية والمادية لهؤلاءالمهجرين الذين هربوا من القتل في محافظات اخرى .. مثل هذ الرفض او الموقف خلق شعورا عارما بالاستفزاز والاحباط في نفس الوقت الامر الذي قاد الى مشاكل اجتماعية ونفسية ادت الى قيام مظاهرات كبيرة بعضها حقق نتائج مرضية مثل المخيم الاعتصامي الذي اقيم في مدينة كربلاء لاهالي مدينة ديالى الذين تعرضوا الى ابادة جماعية على يد الارهابيين من القاعدة.

نظرة إحصائية

تؤكد إحصائية رسمية عراقية وجود اكثر من ثلاثة ملايين عراقي خارج العراق بينهم مهاجرون ومهجرون وغيرهم .. ففي السويد وصل عدد العراقيين الى مئة الف وفي الدنمارك حوالي ٢٥الفا وفي المانيا هناك ٤٥ الفا وفي استراليا ٦٥ وفي الولايات المتحدة هناك ثمانون الف عرقي اما في بريطانيا فهناك ٤٥ الفا و٢٥ الفا في فرنسا و١٢٠ الفا في ايران وفي مصر هناك اكثر من مئة الف عراقي وحوالي مليوني عراقي في الدول المجاروة منهم حوالي مليون ونصف في سوريا وحدها .

ما قاله الوزير

استحدث مجلس الحكم وزارة الهجرة والمهجرين في الثلاثين من آب عام ٢٠٠٣ وقد تم توقيع امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٥٠ والذي يحدد واجبات ومهام الوزارة بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠٠٤، وعين اول وزير لهذه الوزارة في الحادي والثلاثين من آب عام ٢٠٠٤ وكان اخر من استلم مهام الوزارة الدكتورعبد الصمد سلطان في هذا اللقاء فاجانا الوزير ان الوزارة في احدى المراحل كانت ميزانيتها لاتتجاوز الستة ملايين دولار وهو مبلغ لايكفي ابسط متطلبات الوزارة على حد قوله من رواتب وتنقلات وتوزيع مساعدات وعقود موظفين وسيارات وخدمات .

ولان الوزارة هي واحدة من الوزارت الفتية فانها مازالت تحاول ان تتلمس طريقها بين ا لوزارات الراسخة القدم كوزارة الداخلية والدفاع والتخطيط وغيرها ولذلك ظلت دائما في خانة الوزارات غير السيادية ذات التخصيصات المالية البسيطة التي لا تتناسب مع حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها وهو ما اشره وزير الهجرة والمهجرين من ان الوزارة انشئت لتكون قناة تنسيقية بين المؤسسات والمنظمات الدولية وبين المهجرين فضلا عن التنسيق مع الوزارات الاخرى كالتربية والصحة وغيرها .ولكن وبسبب الازمات الامنية وخصوصا حادثة سامراء اخذت الوزارة على عاتقها مسؤوليات كبيرة خارج نطاق اختصاصها .

في هذا اللقاء نحاول ان نتلمس بعض الاجابات عن اسئلة مازالت تبحث عن اجابات

– سيادة الوزير قلتم انكم تعملون على التنسيق بين الوزارت ماهو مدى هذه التنسيق ؟.

الوزارة اعدت سياقات عمل في التنسيق مع الوزرات الخدمية مثل وزارة الصحة وزارة التعليم، وزارة حقوق الإنسان، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التجارة،في تهيئة المستلزمات في مساعدة الاسر المهجرة وكل وزارة باختصاصها.

– وماذا بشان الدعم الممنوح من رئاسة الوزراء بشان العوائل المهجرة داخل العراق؟.

❖ أن هناك تخصيص مالي من قبل مجلس الوزراء بحدود مئة مليون دولار ل١٤٠ ألف عائلة نازحة، وحصة كل عائلة مئة الف شهريا ستسلم على دفعات على المواطنين لضمان وصول المبالغ الى مستحقيها وتم تحديد ٢١٦ مصرفا تابعا لوزارة المالية لاداء هذه المهمة .

– وماذا بشان العراقيين في الخارج؟.

❖ بالنسبة للعوائل المهجرة او المهاجرة في الدول المحيطة تم تخصيص مبلغ يصل تقريبا الى ٢٥ مليون دولار وهناك منحة من الامارات ومن الاتحاد الاوربي الا ان الصعوبات التي تواجهها في ايصال المبالغ الى العوائل المستحقة هو اننا لا نملك مكاتب للوزارة في دول الجوار الامر الذي يجعل اعمال الوزارة بمؤسسات تابعة لتلك الدول وهي غير قادرة على التعاطي مع مثل هذه المسائل.

– هل لديكم بيانات عن عدد العرقيين في سوريا؟.

ليس هناك احصائيات دقيقة بسبب عدم تسجيل بعض العراقيين اسمائهم في السفارة الا انه يمكن القول ان العدد يتجاوز المليون ونصف يعيش منهم ٤٠٠ الف في ديرالزور و٣٠٠ الف في دمشق ويعيش اكثر من ٣٠٠ الف في ارياف العاصمة في حين يعيش اكثر من ٢٥٠ الف في منطقة الزينبة .

– هل قمتم بتوفير المستلزمات الكافية للعوائل المهجرة؟ .

❖ طبعا من الصعب توفير المستلزمات الكافية الا اننا وفرنا مئات الحصص الغذائية لمختلف مناطق العراق مثل تلعفر في الموصل وصلاح الدين والانبار وفي مناطق مختلفة من بغداد في جانبي الكرخ والرصافة كما وفرنا الاغطية وبعض المستلزمات البيتية كادوات الطبخ وخزانات حفظ الماء وغيرها من المستلزمات .لكن بالتاكيد يبقى الهاجس الاول هواعادة الجميع الى مساكنهم الاصلية خصوصا مع تحسن الوضع الامني.

– وماذ ابشان التعاون مع المنظمات العالمية ؟

❖هناك تعاون كبير مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التي دعمت وزارة الهجرة والمهجرين بالخبرة وبالامكانات المادية وبالتخطيط فضلا عن منظمة الهجرة الدولية التي قدمت مشاريع دعم مختلفة كمساعدة العوائل في بناء دورها المهدمة بسبب الاعمال الارهابية فضلا عن بعض مشاريع الاسكان والمسائل الاخرى المتعلقة بالخدمات الصحية والتربوية وغيرها .كما تم عقد اتفاقيات مع تركيا بمشاركة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بشان بعض المناطق العراقية التي تلجا اليها عوائل حزب العمال الكردستاني.

– هل هناك خطة ستراتيجية لايقاف الهجرة ؟.

❖ لاشك ان مشروع المصالحة الوطنية الذي قدمه رئيس الوزراء كان فاعلا في تقريب وجهات النظر فضلا عن خطة فرض القانون في بغداد ونزع السلاح من المجاميع المسلحة وايجاد فرص العمل وشمول الجيش بقانون التقاعد اضافة الى تعديل مفاهيم اجتثاث البعث.

بقي ان نقول ان كادر وزارة الهجرة والمجرين لايتجاوز ٢٥١ من ضمنهم الوزير.

هدم دور المهجرين المؤقتة لتجاوزها يضيق دائرة الملاذات